

Distr.: General
14 July 2022
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لاتخاذ قرار

منظمة الأمم المتحدة للطفولة
المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثانية لعام 2022
6 - 9 أيلول/سبتمبر 2022
البند 8 من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض وظائف مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لدى اليونيسف

موجز

يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن وظائف مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لدى اليونيسف وتقييم استقلاليته، على نحو ما طلبه المجلس التنفيذي في المقرّر 2022/15. ويرد في القسم 8 من هذه الوثيقة عناصر مشروع مقرّر لينظر فيها المجلس التنفيذي.

E/ICEF/2022/22*

ملاحظة: هذه الوثيقة بكاملها هي من إعداد اليونيسف.



الرجاء إعادة استعمال الورق

010822 22-11988 (A)



المحتويات

الصفحة

3	أولاً - لمحة عامة
4	ثانياً - الهدف
5	ثالثاً - ولاية وتنظيم ووظائف مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات
7	رابعاً - التقييمات الخارجية لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات
9	خامساً - تقييم مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لاستقلاليتته
15	سادساً - اقتراحات ومسارات لزيادة تعزيز استقلالية المكتب
16	سابعاً - الاستنتاج
16	ثامناً - مشروع مُقرَّر

أولاً - لمحة عامة

1. تستجيب هذه الوثيقة لمُقرّر المجلس التنفيذي لليونيسيف 2022/15 الذي يطلب لمحة عامة عن وظائف مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات (مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات أو المكتب)، وتقييماً لاستقلاليتيه. وتقدم الوثيقة أيضاً اقتراحات ومسارات من أجل زيادة تعزيز استقلالية المكتب.
2. والمكتب عنصر رئيسي في نظام الرقابة الداخلية المستقل لدى اليونيسيف. وتتمثل مهمته في تزويد اليونيسيف بخدمات مستقلة وموضوعية في مجالات الضمان والتحقيقات والتشاور من خلال عمليات المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات. ويتوخى المكتب تقييم وتحسين كفاءة وفاعلية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة، ويعمل، من خلال أنشطته، على تعزيز المساءلة والنزاهة والسلوك الأخلاقي في تحقيق أهداف اليونيسيف وغاياتها المتمثلة في تعزيز حقوق ورفاه كل طفل.¹
3. وتُعد استقلالية مكتب الرقابة بمثابة حجر الزاوية في مصداقيته وأهميته وفاعليته. وتُكرّس وظائف مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات واستقلاليتيه في ميثاقه وفي اللوائح والقواعد المالية لليونيسيف، وتثبت من خلال قدرته على الوصول بشكل مباشر إلى المدير التنفيذي والمجلس التنفيذي ورفع تقاريره إليهما.
4. في حين أن المكتب أنشئ في الأساس وكُلف بولاية المراجعة الداخلية للحسابات فقط، إلا أن المسؤولية عن التحقيقات قد أضيفت إلى ولايته قبل أكثر من 15 عاماً. ولدى مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات اليوم قسمان مترابطان على نحو مماثل هما مراجعة الحسابات والتحقيقات، بما مجموعه 58 وظيفة معتمدة لفترة السنوات الأربع الحالية.²
5. وقد وزاد اتساع نطاق ولاية مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات وعبء عمله زيادة كبيرة. في العقد الماضي (2011-2021)، زادت الاحتياجات من الضمان حيث شهدت اليونيسيف نمواً كبيراً، في برنامج عملها وفي تعقيدها التشغيلية على حد سواء. وزادت تعبئة الموارد بنسبة 130 في المائة على مدى العقد الماضي³، وكذلك استجابة اليونيسيف للأزمات الإنسانية (في عام 2021، استجابت اليونيسيف لـ 483 حالة إنسانية جديدة أو مستمرة في 153 بلداً، مقابل 292 حالة إنسانية في 80 بلداً في عام 2011). وعلاوة على ذلك، زاد حجم حالات التحقيقات في مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات بأكثر من 450 في المائة على مدى السنوات الخمس الماضية؛ وفي عام 2017، أدار مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات 116 حالة تحقيق، في حين أدار 647 حالة تحقيق في عام 2021.
6. أفضى اتساع نطاق تعقيدات البيئة التشغيلية، وسرعة الأحداث الخطرة وأثارها، والضغط والحوافز التي تدفع الثقافة والسلوك التنظيميين إلى مطالب مفهومة من أجل تحقيق درجة أعلى من النصح الإداري التنظيمي. وتسعى الجهات المانحة بشكل متزايد إلى الحصول على مزيد من المعلومات عن المساءلة المؤسسية التي تضطلع بها اليونيسيف من أجل استخدام الأموال للأغراض المقصودة. وتتطلب هذه الجهود مجتمعة وجود وظيفة رقابية مستقلة قوية تتوفر لها الموارد الكافية.

¹ اليونيسيف، ميثاق مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لدى اليونيسيف، E/ICEF/2021/AB/L.5، نيويورك، 8 نيسان/أبريل 2021.

² سنُضاف وظيفتان في عام 2023 وثلاث وظائف في عام 2024.

³ اليونيسيف، التقرير السنوي لعام 2011، نيويورك، حزيران/يونيو 2012؛ واليونيسيف، التقرير السنوي للمدير التنفيذي لليونيسيف لعام 2021، E/ICEF/2022/10، نيويورك، 18 نيسان/أبريل 2022.

7. والمكتب ملتزم بحماية استقلاليته وضمان أن يكون عمله دائماً على أعلى مستوى من الجودة. وتحقيقاً لهذه الغاية، طلب مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات إجراء استعراضين خارجيين لعمله في مجال مراجعة الحسابات على مدى السنوات الثلاث الماضية⁴، وإجراء استعراض خارجي مستقل لأعمال التحقيقات التي اضطلع بها في كانون الثاني/يناير 2022.⁵ استناداً إلى نتائج هذه الاستعراضات الخارجية التي أجريت مؤخراً ويكملها هذا التقييم الداخلي لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، يؤكد المكتب أنه يعمل بصفة عامة بصورة مستقلة ودون تدخل من إدارة اليونيسف. ويحدد المكتب نطاق عمليات مراجعة الحسابات والتحقيقات التي يضطلع بها، ويدير ميزانيته المخصصة ويقدم تقاريره عن نتائج أعماله إلى المدير التنفيذي والمجلس التنفيذي. مع ذلك هناك فرص لتعزيز استقلاليته، يرد ذكرها في القسم 6 من هذه الوثيقة. وعلى نحو مماثل، في حين أنّ الموارد المقدمة إلى المكتب قد نمت على مدى عدة سنوات ماضية، فإن عبء العمل والتعقيدات في المسائل التي عالجها مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، بما يتماشى مع الولاية المكرسة في ميثاقه، قد زادت مع ذلك زيادة كبيرة، وهو ما يشير إلى أنه قد يكون هناك ما يبرر إجراء استعراض أدق لاحتياجاته من الموارد.

ثانياً - الهدف

8. طلب المجلس التنفيذي، في مُقرّره 2022/15، إلى مدير مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات أن يقدم في الدورة العادية الثانية لعام 2022 "تقييماً عن استقلالية المكتب يتضمن تأملات بشأن (على سبيل المثال لا الحصر) مدى قدرة المكتب على أن يقرر بحرية ما يلي:

- أ. آلية وتوقيت تقديم التقارير إلى المجلس التنفيذي وإحاطة المجلس علماً بها؛
- ب. نطاق عمليات مراجعة الحسابات والتحقيقات؛
- ج. ماذا ومن يتعين إخضاعه لمراجعة الحسابات أو التحقيقات؛
- د. ما هي التقييمات التي ينبغي إجراؤها؛
- هـ. كيفية الاستفادة من الأموال المتاحة؛
- و. علاقته بمكتب خدمات الرقابة الداخلية".

9. بالإضافة إلى ذلك، طلب المجلس إلى مدير مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات أن يقدم تقديرات الميزانية اللازمة لتنفيذ ولاية المكتب، فضلاً عن الاقتراحات والمسارات بشأن كيفية زيادة تعزيز استقلالية المكتب. وأخيراً، طُلب عقد اجتماع تحضيرى مغلق بين إدارة مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات وأعضاء المجلس التنفيذي والمراقبين بشأن هذا الموضوع قبيل انعقاد الدورة العادية الثانية لعام 2022.

⁴ معهد مراجعي الحسابات الداخليين، شركة خدمات الجودة التابعة لمعهد مراجعي الحسابات الداخليين ذ.م.م، تقييم جودة المراجعة الداخلية للحسابات المقدم إلى اليونيسف، تشرين الثاني/نوفمبر 2019؛ وتقرير استشاري أعدته شركة ديلويت (ليس وثيقة عامة). وقد جرى التكليف بإجراء هذه الاستعراضات الخارجية لمساعدة مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في بناء أساس لاستراتيجية تقديمية للمراجعة الداخلية للحسابات وضمان وضعها وهيكلتها بـغية تحقيق أقصى قدر من القيمة للمنظمة.

⁵ كالنتيخ إي، سسي، وي. إل. روبرتس، مقتطف من التقرير المتعلق بالتقييم الخارجي لوظيفة التحقيقات في منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، 31 كانون الثاني/يناير 2022، الذي أعيد إصداره في 7 شباط/فبراير 2022.

10. وتستجيب هذه الوثيقة لمجالات الاهتمام التي حددها المجلس التنفيذي في مقررهِ. وتسعى إلى إطلاع المجلس على سير عمل المكتب، والتدابير القائمة للحفاظ على استقلاليته، وأي تحديات تواجهه في تنفيذ مهامه وولايته على النحو الملائم. ويتضمن أيضاً معلومات من أجل النظر فيها ومناقشتها في الاجتماع التحضيري المطلوب بين إدارة المكتب والمجلس التنفيذي قبيل انعقاد الدورة العادية الثانية لعام 2022، ويُعدّ بمثابة أساس لتلقي توجيهات من المجلس في المستقبل.

ثالثاً - ولاية وتنظيم ووظائف مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات

11. **الولاية:** حدد ميثاق مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، الذي وافق عليه المدير التنفيذي بعد استعراض اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي في حزيران/يونيو 2021، الغرض من المكتب وسلطته ومسؤوليته، بما يتماشى مع اللوائح والقواعد المالية لليونيسيف ونظام المساءلة لدى اليونيسيف. ويقدم المكتب نوعين متميزين من الخدمات المهنية هما: المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات. وينص الميثاق على المبادئ والترتيبات اللازمة للحفاظ على الاستقلالية الوظيفية والتشغيلية في أداء وظائف الرقابة التي يضطلع بها المكتب. وفي هذا الصدد، يسعى الميثاق إلى ضمان اضطلاع مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات بما يلي:

أ. الشروع في أنشطته المتعلقة بأي مسألة يراها ضرورية للوفاء بمسؤولياته وتنفيذها، وكذلك تقديم تقرير إلى المدير التنفيذي و/أو المجلس التنفيذي بشأن أي مسألة يراها مناسبة.

ب. ممارسة الحكم المستقل في اختيار أنشطته وتحديد نطاقه وإجراءاته وتواتره وتوقيته، وفي نشر نتائج الأنشطة.

ج. عدم الخضوع للتدخل في تحديد نطاق عمليات مراجعة الحسابات والتحقيقات، وأداء عملها، والإبلاغ عن النتائج.

د. تغطية جميع البرامج والعمليات (بما في ذلك جميع النظم والعمليات) والأنشطة التي تضطلع بها اليونيسيف وموظفوها، والمتعاقدون المؤسسيون، والشركاء المنفذون، والأطراف الثالثة الأخرى، في أي موقع.

هـ. الشروع في عمليات المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في الأنشطة المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمشاركة فيها بالتنسيق مع كيانات الرقابة الأخرى التابعة للأمم المتحدة.

و. الحصول على موافقة المدير التنفيذي على خطة عمل المراجعة الدورية للحسابات بعد استعراضها من قبل اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات لدى اليونيسيف. (يجوز للمكتب مراجعة أي مجال يندرج تحت نطاق ولايته أو التحقيق فيه، حسب الاقتضاء).

ز. اتخاذ قرارات مستقلة حول فتح تحقيق في أي مسألة، أو عدم النظر في مسألة ما أو فتح تحقيق، دون الحاجة إلى الحصول على موافقة المدير التنفيذي أو أي مسؤول آخر.

ح. إقامة تفاعلات مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية لدى الأمم المتحدة، ومع هيئات الرقابة في منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الكيانات المتعددة الأطراف، ومع المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في الدول الأعضاء، ومع أجهزة إنفاذ القانون أو السلطات الأخرى، حسب الاقتضاء، لتنفيذ ولايتها، مع إيلاء الاعتبار الواجب لامتيازات اليونيسيف وحصاناتها.

ط. السعي للحصول على ما يلزم من ملاك وظيفي وموارد من الميزانية وتزويده بهما بُغية إنجاز مهمته والحفاظ على استقلاليته.

ي. رفع تقارير إلى المدير التنفيذي وإدارة اليونيسف بشأن نواتج عمليات مراجعة الحسابات والتحققات وبشأن المخاطر والاتجاهات الناشئة التي حُدِّت من خلال أنشطته التنفيذية، وكذلك بشأن أي مسائل أخرى يراها مناسبة.

ك. رفع تقارير إلى المجلس التنفيذي عن أنشطته التنفيذية وأي مسائل أخرى يراها مناسبة. ووفقاً لمقررات المجلس التنفيذي، يقدم التقرير السنوي لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحققات باليونيسف الموجه إلى المجلس التنفيذي رأياً سنوياً إلى المدير التنفيذي والمجلس التنفيذي بشأن مدى كفاية إطار عمل المنظمة وفعاليتها، وإدارة المخاطر والضوابط استناداً إلى نطاق العمل المنجز.

12. **تنظيم مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحققات ووظائفه:** في ما يتعلق بفترة السنوات الأربع 2022-2025، يبلغ عدد الوظائف المعتمدة للمكتب 58 وظيفة، موزعة على ثلاثة أقسام: مكتب المدير، 4؛ قسم المراجعة الداخلية للحسابات، 31⁶، مقارنة بـ 23 في عام 2021؛ قسم التحقيقات، 23⁷، مقارنة بـ 11 في عام 2018. ومعظم موظفي مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحققات موجودون حالياً في نيويورك ويعملون في مكتب أصغر يضم فريقاً واحداً لكل مكتب لمراجعة الحسابات والتحققات الموجودة في بودابست منذ عام 2021. ويعتزم المكتب إنشاء مكتب ثالث، مقسّم بالتساوي بين موظفي مراجعة الحسابات والتحققات، لكن في إطار الملاك الوظيفي الحالي. ويعتزم المكتب أن يعمل ما يقرب من 40 في المائة من موظفيه المعيّنين خارج نيويورك بحلول عام 2024، بيد أنه ملتزم باللامركزية بقدر ما يكون المكتب قادراً على ضمان عدم تأثر استمرار عملياته، وrehناً باستمرار ارتفاع معنويات الموظفين، وشريطة إدارة نقل الوظائف من خلال الشواغر وإعلانات الرغبة الطوعية.

أ. **مكتب المدير:** يطور مكتب المدير الاستراتيجية على مستوى المكتب، ويشرف على تنفيذ خطط عمل المكتب، ويدير الميزانية ويقدم تقارير عن حالة ونتائج أنشطة الضمان والتحققات والاستشارات إلى المدير التنفيذي والمجلس التنفيذي.

ب. **قسم المراجعة الداخلية للحسابات:** يُجري قسم المراجعة الداخلية للحسابات عمليات مراجعة الحسابات واستشارات في ما يتعلق بجميع البرامج والعمليات (بما في ذلك جميع النظم والعمليات) والأنشطة التي تضطلع بها اليونيسف وموظفوها والمتعاقدون والمؤسسون والشركاء المنفذون والأطراف الثالثة الأخرى في أي مكان. وبناءً على هذه الارتباطات، يصدر مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحققات رأياً سنوياً بشأن مدى كفاية وفعالية إطار عمل اليونيسف للحوكمة وإدارة المخاطر وعمليات المراقبة. وتسعى هذه الارتباطات أيضاً إلى تعزيز عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة لدى اليونيسف على تحقيق أهدافها الاستراتيجية والتشغيلية. بالاستعانة بنهج قائم على المخاطر، يضطلع قسم المراجعة الداخلية للحسابات على نحو مستقل بمعرفة وتحديد أولويات عمليات مراجعة الحسابات والتعاقدات الاستشارية التي تندرج عادةً ضمن أربع فئات: (1) عمليات المراجعة الداخلية لمكاتب اليونيسف القطرية والإقليمية؛ (2) المراجعة الداخلية للمجالات المواضيعية والشاملة؛ (3) الخدمات الاستشارية؛ (4) عمليات مراجعة داخلية مشتركة ومنسقة مع

⁶ ومن بين هذه الوظائف، ستتاح خمس وظائف لقسم المراجعة الداخلية للحسابات بعد كانون الثاني/يناير 2023 (اثان في عام 2023 وثلاثة في عام 2024).

⁷ بما في ذلك وظيفة موظف فني مبتدئ واحدة.

خدمات المراجعة الداخلية لمنظومة الأمم المتحدة. وتتسم خطة العمل السنوية، التي وافق عليها المدير التنفيذي بعد استعراضها من قبل اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات، بالمرونة، ويجري استعراضها دورياً وتكييفها بُغية معالجة الاتجاهات والقضايا الناشئة. وتصدر جميع تقارير المراجعة الداخلية النهائية إلى المدير التنفيذي، وتخضع، وفقاً لمُقرّر المجلس التنفيذي 2012/13، للنشر أو الحجب لاحقاً.⁸

ج. **قسم التحقيقات**: يتوخى قسم التحقيقات مساعدة اليونسيف في الحفاظ على ثقافة النزاهة وتعزيز المساءلة. ويُجري تقييمات إدارية لتقصي الحقائق وتحقيقات لتحديد مدى صحة ادعاءات سوء السلوك، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، فضلاً عن الممارسات الاحتيالية والفاصلة التي يشارك فيها موظفو اليونسيف والشركاء المنفذون والمتعاقدون المؤسسيون والأطراف الثالثة الأخرى المرتبطة بعمليات اليونسيف. وتقيّم جميع التقارير المتعلقة بسوء السلوك والمخالفات المحتملة التي يتلقاها القسم من قبل فريق تلقي الحالات. وتحال المسائل التي يتقرّر أنها خارج نطاق اختصاص مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات إلى مكتب أو كيان آخر. وتسد المسائل التي تتطلب التحقيق إلى أفرقة التحقيقات. وفي القضايا التي تثبت فيها الادعاءات، توثق نتيجة التحقيقات في تقرير تحقيقات؛ أما في القضايا التي لا يمكن فيها إثبات الادعاءات بما يتفق مع عبء الإثبات المطلوب، توثق التحقيقات في تقرير حفظ (التحقيقات). ويوفّر القسم أيضاً إرشادات لموظفي ومديري اليونسيف في ما يتعلق بمجموعة الخيارات المتاحة لحل المسائل التي تطوي على نزاع بين الأشخاص، بما في ذلك آليات الحل البديلة، بهدف المضي قدماً في أسرع وقت وفاعلية قدر الإمكان. وبشكل عام، تُعد وظيفة التحقيقات المهنية عنصراً حاسماً لحل مزاعم المخالفات بطريقة عادلة لجميع الأطراف تكفل الثقة في العملية واحترام النواتج المترتبة عنها.

13. **المعايير المهنية**: يضطلع المكتب بعمله في المراجعة الداخلية للحسابات وفقاً للمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات التي وضعها معهد مراجعي الحسابات الداخليين، والتي اعتُمد استخدامها من قبل ممثلي دوائر المراجعة الداخلية لحسابات منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف في حزيران/يونيو 2002. ويجري المكتب التحقيقات وفقاً للمبادئ والتوجيهات الموحدة للتحقيقات التي أقرها المؤتمر العاشر للمحققين الدوليين في عام 2009، وبما يتفق مع مبادئ مراعاة الأصول القانونية المنصوص عليها في الإطار المطبق.

رابعاً - التقييمات الخارجية لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات

14. بالإضافة إلى مراقبة الجودة المستمرة التي يضطلع بها مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات وتقييمات أعماله، يخضع المكتب وترتيباته لتقييم بشكل دوري من قبل أطراف ثالثة مستقلة تشمل: اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات باليونسيف، ومجلس مراجعي الحسابات، ووحدة التفتيش المشتركة، وكذلك تقييمات الجودة الخارجية بتكليف من المكتب بما يتوافق مع المعايير المهنية المعمول بها وذات الصلة.

15. **اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات لدى اليونسيف**: اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات لدى اليونسيف هي هيئة استشارية مستقلة، لا تملك سلطات إدارية أو مسؤوليات تنفيذية، وأنشئت لإسداء المشورة إلى المدير التنفيذي بما يخص أداء مسؤوليات المدير التنفيذي في مجالات الحوكمة والإدارة والرقابة. وترفع

⁸ انظر المُقرّر 2012/13 في ملخص المقررات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في عام 2012: www.unicef.org/executiveboard/media/541/file/2012-17-Compendium_of_decisions_2012-EN-ODS.pdf

اللجنة تقريراً سنوياً إلى⁹ المجلس التنفيذي لليونسيف بشأن مدى قوة نظم اليونسيف في مجالات الإدارة ومراجعة الحسابات والتقييم. وتجتمع اللجنة مع قيادة المكتب في كل دورة من الدورات العادية للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات، كما تعقد دورة خاصة مع مدير المكتب. وبما يتماشى مع مسؤوليات اللجنة، على النحو المبين في ميثاقها، فإنها تسدي المشورة، من بين أمور أخرى، للمدير التنفيذي بشأن ما يلي في ما يتعلق بمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقق:

أ. الاستقلالية والفاعلية والموضوعية والمصداقية والمنفعة؛

ب. الاستراتيجية وخطط العمل والملاك الوظيفي والميزانيات والتقارير الدورية/السنوية؛

ج. برامج ضمان الجودة وتحسينها؛

د. حالة الإجراءات التي اتخذتها الإدارة بشأن توصيات المراجعة الداخلية؛

هـ. الكشف العلني عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات؛

و. آثار المخاطر والرقابة المترتبة عن تقارير التحقيقات.

16. **مجلس مراجعي الحسابات:** أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة مجلس مراجعي الحسابات بهدف تقديم مراجعات خارجية لحسابات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. يُجري رؤساء المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المعيّنين من قبل الجمعية العامة عمليات مراجعة مستقلة للحسابات وتُرفع تقاريرهم السنوية عن اليونسيف إلى المجلس التنفيذي. وينظر مجلس مراجعي الحسابات في عمل مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقق واستقلاليتهم في تقييماتهم الخاصة في حين ينظر مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقق في التوصيات الناتجة¹⁰ (على سبيل المثال، في ما يتعلق بالتحقيقات على ميثاق مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقق). وهناك تنسيق وثيق بين مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقق ومجلس مراجعي الحسابات في أثناء تخطيط العمل لتجنب الازدواجية في التغطية ولضمان الاستفادة من عمل كل منهما، إلى أقصى حد ممكن. كما يضطلع مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقق بمشاركة جميع تقارير المراجعة الداخلية للحسابات النهائية مع مجلس مراجعي الحسابات في وقت واحد عند إصدارها إلى المدير التنفيذي.

17. **وحدة التفتيش المشتركة:** وحدة التفتيش المشتركة هي هيئة الرقابة الخارجية المستقلة الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة المكلفة بإجراء التقييمات والتفتيش والتحقق على نطاق المنظومة. وتنتظر الوحدة في القضايا الشاملة حتى يمكنها اتخاذ الإجراءات باعتبارها عاملاً للتغيير عبر منظومة الأمم المتحدة. في حين أن وحدة التفتيش المشتركة تطلب بانتظام آراء مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقق لإثراء استعراضاتها حول عدد من المواضيع، فإن استعراضاتها بشأن المراجعة الداخلية للحسابات¹¹ والتحقق¹²

⁹ انظر أحدث تقرير لعام 2021 على: www.unicef.org/executiveboard/media/10646/file/2022_AS-2021_AAC_Annual_Report-EN-2022.04.20.pdf

¹⁰ انظر تقرير مجلس مراجعي الحسابات في: منظمة الأمم المتحدة للطفولة، التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2016 وتقرير مجلس مراجعي الحسابات، 3.A/72/5/Add، نيويورك، أعيد إصداره لأسباب فنية في 30 آب/أغسطس 2017، www.undocs.org/A/72/5/Add، 3.

¹¹ سكيري آر. إم. وسي. ترزي، حالة وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات في منظومة الأمم المتحدة، وحدة التفتيش المشتركة، جنيف www.undocs.org/JIU/REP، 8/2016.

¹² روشر، جي.، استعراض حالة وظيفة التفتيش، وحدة التفتيش المشتركة، جنيف، www.undocs.org/JIU/REP، 1/2020.

تتضمن مزيداً من التوصيات المباشرة لليونيسف ومكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقق. وتساهم التوصيات والمشورة التي تقدمها وحدة التفتيش المشتركة في إثراء وإدخال التحسينات اللازمة على عمل مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقق وترتيبات استقلاليته.

18. **تقييم الجودة الخارجي للمراجعة الداخلية للحسابات:** بموجب المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات، يجب إجراء تقييم خارجي للجودة لنشاط المراجعة الداخلية للحسابات مرة واحدة على الأقل كل خمس سنوات بواسطة مقيّم أو فريق تقييم مؤهل ومستقل من خارج المنظمة. وأجري آخر تقييم لوظيفة المراجعة الداخلية للحسابات بمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقق في عام 2019 من قبل معهد مراجعي الحسابات الداخليين، ويمكن الاطلاع على تقرير التقييم على الموقع الشبكي لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقق.¹³ وتشكل الاستقلالية والموضوعية جزءاً لا يتجزأ من معايير السمات (المعيار 1100) التي تحكم هذا التقييم. وخلص التقييم إلى أن "المراجعة الداخلية للحسابات تتوافق بشكل عام مع المعايير ومدونة قواعد السلوك الخاصة بمعهد مراجعي الحسابات الداخليين. ويمثل هذا المستوى من التوافق أعلى تصنيف ويظهر نية والتزاماً واضحين بتحقيق المبادئ الأساسية بشأن الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات ("المبادئ الأساسية") وتعريف المراجعة الداخلية للحسابات." ومع ذلك، قدّم فريق التقييم توصيات لزيادة تعزيز الاستقلالية وسلط الضوء عليها في الميثاق الحالي لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقق.

19. **تقييم الجودة الخارجي للتحقيقات:** يتطلب ميثاق مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقق أيضاً إجراء تقييم خارجي دوري مستقل لوظيفة التحقيقات لدى اليونيسف. وأجري آخر تقييم في أواخر عام 2021 وصدر التقرير في عام 2022. ونُشر الملخص التنفيذي للتقرير وتوصياته على الموقع الشبكي لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقق.¹⁴ خلص التقرير إلى أن "وظيفة التحقيقات بشكل عام، كما يديرها مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقق، متوافقة مع المعايير المقبولة عموماً للتحقيقات في المنظمات الدولية على النحو المبين في المبادئ الموحدة والمبادئ التوجيهية للتحقيقات. كما نخلص أيضاً إلى أن وظيفة التحقيقات، كما يديرها مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقق، تتوافق مع ميثاق مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقق وغيره من الصكوك التشريعية لليونيسف. وينظر أصحاب المصلحة إلى عمل التحقيقات الذي يضطلع به مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقق على أنه عادل ومختص، ووصف التفاعل بأنه بناء وفعال". وأكد التقرير الكامل (غير المنشور) أيضاً أن استعراضه "لم يحدد أي حالة من حالات التدخل المباشر أو غير المباشر من قبل الإدارة التنفيذية في إجراء التحقيقات".

خامساً - تقييم مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقق لاستقلاليته

20. يتناول هذا القسم مجموعة محددة من الأسئلة التي أثارها المجلس التنفيذي في المُقرّر 2022/15.

21. كيف ومتى تُرفع التقارير والإحاطات إلى المجلس التنفيذي؟

أ. يُعدّ تقديم التقرير السنوي لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقق في أثناء الدورة السنوية للمجلس التنفيذي بمثابة التفاعل المنتظم الوحيد بين المكتب والمجلس التنفيذي. ويشمل ذلك تقديم التقرير

¹³ معهد مراجعي الحسابات الداخليين، شركة خدمات الجودة التابعة لمعهد مراجعي الحسابات الداخليين ذ.م.م، تقييم جودة المراجعة الداخلية للحسابات المقدم إلى اليونيسف، تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

¹⁴ كالنتاباخ وروبرتس، مقتطف من تقرير التقييم الخارجي لوظيفة التحقيقات لدى اليونيسف.

نفسه، فضلاً عن العرض التقديمي وتبادل المعلومات مع المجلس. ويسبق العرض الرسمي للتقرير السنوي في خلال الدورة السنوية جلسة إحاطة غير رسمية تُعقد قبل أسابيع قليلة.

ب. تستعرض إدارة اليونيسف وتقدم تعديلات على مسودة التقرير السنوي لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات قبل أن يضعه مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في صيغته النهائية ويصدره إلى المجلس. كما تعرض إدارة اليونيسف رداً رسمياً على التقرير السنوي لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات وتحضر كل من الجلسة الرسمية والإحاطة غير الرسمية.

ج. يتضمن التقرير السنوي والعرض التقديمي من قبل مدير مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات الرأي السنوي حول مدى ملاءمة إطار عمل اليونيسف في مجال الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط¹⁵، فضلاً عن التأكيد العام على استقلالية المكتب وغياب تدخل الإدارة.¹⁶ ويؤكد التقرير أيضاً الامتثال للمعايير المهنية المعمول بها وقرارات المجلس التنفيذي (بما في ذلك الإفصاح العلني عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات)، ويُلقى نظرة عامة على الأنشطة والنتائج من عمليات المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات وكفاية الموارد.

22. ماذا ومن يتعين إخضاعه لمراجعة الحسابات أو التحقيقات، ونطاق عمليات مراجعة الحسابات والتحقيقات.

أ. **المراجعة الداخلية للحسابات:** يستخدم المكتب منهجية قائمة على المخاطر في تحديد واختيار وترتيب أولويات أنشطة الضمان السنوية الخاصة بشكل مستقل، وبالتالي توجيه موارد مراجعة الحسابات بشكل مستقل نحو المجالات المحددة على أنها تشكل أكبر خطر على اليونيسف. ويشمل هذا التمرين جمع مدخلات مكثفة من إدارة اليونيسف وموظفيها والجهات المانحة والمحاورين الرئيسيين الآخرين، فضلاً عن تحليل مجموعة واسعة من البيانات. وفي حين يوافق المدير التنفيذي على خطط العمل بعد استعراض اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات، تخضع التحليلات التي تُجرى واختيار ما يتعين إخضاعه لمراجعة الحسابات وتخصيص الموارد لتقدير مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات وحده.

ب. وبالنسبة إلى كل عملية مراجعة للحسابات، تُعتمد مذكرة تخطيط مراجعة الحسابات التي يدها موظفو مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات من قبل نائب مدير مراجعة الحسابات. وأنشئت هذه المذكرة بالاستناد إلى تقييم المخاطر والرقابة الأساسي الذي يُعد بمثابة أساس لتحديد نطاق مراجعة الحسابات وإجراءاتها. وتكفل عملية ضمان الجودة الداخلية الحصول على أدلة كافية ومناسبة بُغية دعم تحقيق الأهداف المنصوص عليها في مذكرة التخطيط. وفي حالة تعرض مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لأي قيود على النطاق تُعدّ جوهرية بالنسبة إلى استنتاج مراجعة الحسابات، سواء كان ذلك بسبب ظروف لا سبيل لاجتبابها (على سبيل المثال، عدم القدرة على مراجعة الوثائق الأصلية أو إجراء زيارات فعلية) أو خلاف ذلك، يعلن عن هذه القيود صراحةً في تقرير مراجعة الحسابات النهائي.

ج. **التحقيقات:** يتلقى المكتب ما يزيد عن 5,000 شكوى أو تقريراً مماثلاً كل عام. وتُستعرض هذه التقارير فقط من قبل مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، والذي يحدد بشكل مستقل المسائل التي

¹⁵ انظر التقرير السنوي لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لدى اليونيسف لعام 2021 الموجه إلى المجلس التنفيذي، E/ICEF/2022/AB/L.5، نيويورك، 14 نيسان/أبريل 2022، الفقرة 14.

¹⁶ المرجع نفسه، الفقرة 27.

يجب أن تخضع للتحقيق والمسؤول عن ذلك. وكما هو مبين في الفقرة 12 (ج) أعلاه، تخضع جميع تقارير سوء السلوك المحتمل و/أو المخالفات التي تقع ضمن ولاية مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات (أي تقارير سوء السلوك أو المخالفات المحتملة داخل اليونيسف والمرتبطة بها) لتقييم أولي. وقد يفتح قسم التحقيقات أيضاً تحقيقاً استباقياً بناءً على مؤشرات الاحتيال و/أو المعلومات التي جمعت في سياق عمله.

د. عند تحديد نطاق تحقيقاته، يتعين على مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات متابعة جميع خطوط التحقيق المعقولة التي يراها مناسبة لإثبات وقائع القضية. علاوة على ذلك، أوصى تقييم الجودة الخارجي الأخير لوظيفة التحقيقات باستكشاف الخيارات، بما في ذلك تغييرات السياسة، لتقليل العبء على مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات بُغية معالجة الشكاوى التي لا تتطلب أنشطة التحقيق ولا تكون مؤهلة لها.

هـ. **الخدمات الاستشارية:** تُعدّ الخدمات الاستشارية ذات طبيعة استشارية وتقدم بشكل عام بناءً على طلب محدد من مكتب اليونيسف. وتخضع طبيعة ونطاق الأعمال الاستشارية للاتفاق مع العميل. ويُحرص على التأكد من تحديد أي تضارب حقيقي أو محتمل في المصالح ينشأ عن تقديم خدمات استشارية لأنشطة الضمان أو التحقيق في مراحل التخطيط والتخفيف من حدة الآثار تخفيفاً ملائماً.

23. ما هي التقييمات التي ينبغي إجراؤها؟

أ. **المراجعة الداخلية للحسابات:** تُقاس فاعلية وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات بجودة تقاريرها الاستشارية المستقلة والموضوعية ودقة توقيتها. وبالنسبة إلى كل تكليف، وبعد الانتهاء من عملية تنفيذ مراجعة الحسابات، يُعقد اجتماع انتهاء مراجعة الحسابات مع العميل الرئيسي (على سبيل المثال، مكتب فطري لليونيسف أو مالك/مالكي عمليات الأعمال التجارية الرئيسية) بُغية مناقشة ملخص الملاحظات. ثم تصدر مسودة تقرير مراجعة الحسابات للعميل للتأكد من أن المحتويات دقيقة بشكل واقعي وأن الإجراءات المقترحة كافية ومناسبة لإدارة المخاطر المتبقية المحددة. وتخضع تقييمات ملاحظات مراجعة الحسابات الفردية والاستنتاج العام الوارد في تقرير مراجعة الحسابات لتقدير مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات وحده بناءً على حكمه المهني المستقل. ويرفع تقرير مراجعة الحسابات النهائي إلى المدير التنفيذي. ويتيح المكتب تقارير مراجعة الحسابات الداخلية الخاصة به للجمهور وفقاً لقرارات المجلس التنفيذي. ووفقاً للمقرر 2012/13، يمكن للمدير التنفيذي أو الدولة العضو المعنية (حيثما ينطبق ذلك) طلب تنقيح أو حجب تقرير مراجعة داخلية للحسابات وفقاً لمعايير محددة¹⁷ مع أنّ مدير مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات هو وحده من يتمتع بسلطة اتخاذ قرار مستقل بشأن تنقيح أي جزء من التقرير أو حجب التقرير عن النشر.

ب. **التحقيقات:** عند فتح تحقيق، يُسند إلى محقق فردي. توثق نتيجة كل تحقيق في تقرير تحقيقات في الحالات التي تثبت فيها الادعاءات، أو في تقرير حفظ (التحقيقات) في القضايا التي لا يمكن فيها إثبات الادعاءات بما يتفق مع عبء الإثبات المطلوب. وتُحال النتائج التي تتوصل إليها أنشطة تقصي الحقائق التي يتولّاها قسم التحقيقات إلى المكاتب المختصة من أجل توجيه إدارة اليونيسف في اتخاذ القرارات بشأن ما

¹⁷ انظر الفقرة 9 من مقرر المجلس التنفيذي 2012/13، على www.unicef.org/executiveboard/media/541/file/2012-17-Compendium_of_decisions_2012-EN-ODS.pdf. "عندما يجد المدير التنفيذي أو الدولة العضو المعنية أن المعلومات الواردة في تقرير المراجعة الداخلية للحسابات لليونيسف حساسة بشكل خاص (تتعلق، من جملة أمور، بأطراف ثالثة أو بلد أو حكومة أو إدارة)؛ أو تمس بإجراء معلق؛ أو من المحتمل أن تعرّض سلامة أو أمن أي فرد للخطر، أو تنتهك حقوقه أو خصوصيته، فقد يخضع تقرير المراجعة الداخلية للحسابات لليونيسف للتنقيح أو الحجب بالكامل وفقاً لتقدير مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات."

يتعين اتخاذه من إجراءات إدارية أو تأديبية أو غيرها، حسب الاقتضاء. ولا تخضع تقارير التحقيق لأي استعراض يضطلع به أي شخص خارج مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات أو الإدارة قبل إصدارها. وعندما يرى مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات وجود أساس وقائي يشير إلى أن موظفاً ارتكب سوء سلوك محتمل، يحيل مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات تقرير تحقيقات إلى نائب المدير التنفيذي لشؤون الإدارة يبين النتائج الوقائية الناتجة عن التحقيق. وعند تلقّي التقرير، يجوز لنائب المدير التنفيذي لشؤون الإدارة أن يطلب إلى مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات مزيداً من المعلومات أو يحيل المسألة إلى مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لإجراء مزيد من التحقيقات. ويندرج الفصل والبت في أي قرار يتعلق بالجزاء الناتجة عن تحقيق ضمن الاختصاص الوحيد لنائب المدير التنفيذي لشؤون الإدارة. تخضع قرارات مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات بعدم التحقيق في فئات معينة من الادعاءات، ولا سيما تلك التي تندرج تحت سياسة اليونيسف المتعلقة بحظر التمييز والمضايقة والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة (POLICY/DHR/2020/002) للاستعراض من قبل الإدارة من خلال تقييم إداري كما تخضع لاستعراض قضائي من خلال استئناف يقدمه موظف إلى المحاكم الداخلية.

24. كيف يمكن الاستفادة من الأموال المتاحة؟

أ. كما هي الحال مع مكاتب اليونيسف الأخرى، تتألف ميزانية مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات من فئتين - تكاليف الوظائف والتكاليف غير المتعلقة بالوظائف. ترتبط ميزانية تكاليف الوظائف ارتباطاً مباشراً بعدد الموظفين المأذون بهم للمكتب، بينما تهدف ميزانية التكاليف غير المتعلقة بالوظائف إلى تغطية تكاليف الدعم اللازم لإنجاز برنامج العمل، بما في ذلك السفر لعمليات مراجعة الحسابات والتحقيقات، والاستشارات لكل من الوظائف التي يضطلع بها عاملون من غير الموظفين والمجالات المتخصصة التي لا تتوفر لها مهارات داخل المكتب أو التي تكون مطلوبة فقط بشكل دوري، وتدريب الموظفين وتطويرهم.

ب. ويُمَوَّل المكتب بالكامل من الميزانية المؤسسية لليونيسف. وتستعرض طلبات الميزانية المقدمة من مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات وينظر فيها بنفس الطريقة التي ينظر بها في طلبات الميزانية من أي قسم أو مكتب آخر لدى اليونيسف. وتحقيقاً لهذه الغاية، يُنظر في طلبات الميزانية المقدمة من مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات إلى الإدارة في سياق الاحتياجات المالية الأوسع لليونيسف. غير أن المكتب لديه القدرة على إبلاغ المجلس التنفيذي باحتياجاته من الموارد، كما أن الإدارة تأخذ آراء المجلس التنفيذي في الاعتبار عند استعراض طلبات ميزانية مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات. وتزوّد الإدارة، عند الطلب، مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات بموارد مكملة لميزانيته على أساس مخصص.

ج. تتمتع قيادة مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات بالسلطة التقديرية والاستقلالية التامة في اتخاذ جميع القرارات المتعلقة باستخدام الأموال المخصصة للمكتب، ولم يكن هناك أي تدخل أو تأثير من الإدارة في هذا الصدد. وبُغية الحفاظ على استقلاليته، لم يطلب مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات ولم يقبل التمويل من أي مصدر خلاف الميزانية المؤسسية. وقد استعان المكتب بموظفين فنيين مبتدئين إذ أن هذه الوظائف لا تنطوي على أثر يتعلق بالميزانية على المكتب وتمولها الدول الأعضاء.

25. العلاقة مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية

أ. **المراجعة الداخلية للحسابات:** إن قيادة كل من مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية على اتصال متكرر ويعقدان اجتماعات ثنائية حسب الحاجة. كما يحضر كلاهما الاجتماعات الدورية لممثلي خدمات المراجعة الداخلية لمنظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف. وفي حين أن أعمال مراجعة الحسابات التي اضطلع بها مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات تجرى بشكل مستقل عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية، فقد أجرت المكاتب أول تبادل للموظفين في عام 2021 واستكشفت مؤخراً فرص عمل الضمان المشترك.

ب. **التحقيقات:** عادةً ما يجري التعامل مع عمل المكتب التحقيقي على نحو مستقل تماماً عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية. ومع ذلك، يتواصل المكتب مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك. فعلى سبيل المثال، لقد دعم مكتب خدمات الرقابة الداخلية مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في إجراء التحقيقات نيابة عن مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في المواقع الميدانية التي يمكن فيها لمكتب خدمات الرقابة الداخلية نشر موظفي التحقيق بسرعة أكبر، لا سيما نتيجة لقيود السفر المتعلقة بالجائحة. وبالإضافة إلى ذلك، يتلقى المكتب إحالات من مكتب خدمات الرقابة الداخلية في ما يتعلق بادعاءات تدرج ضمن ولاية مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات. والمكتب مطالب أيضاً بإحالة جميع التقارير المتعلقة بسوء السلوك المحتمل من جانب المدير التنفيذي لليونسيف، أو أي من نواب المديرين التنفيذيين، إلى الأمين العام للأمم المتحدة، الذي يحيل هذه المسائل إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية لاستعراضها والتحقق فيها حسب الاقتضاء. وعلاوة على ذلك، يشارك مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية في أنشطة ممثلي الأمم المتحدة لخدمات التحقيق.

26. تقدير الميزانية المطلوبة لتنفيذ الولاية الكاملة

أ. زاد عدد موظفي المكتب على مدى السنوات الثلاث الماضية. وبالنسبة إلى فترة السنوات الأربع 2022-2025، فلدى مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات مجموعة مكتملة معتمدة من 57 وظيفة و 1 وظيفة لموظف فني مبتدئ. ارتفع عدد وظائف المحققين من 12 في بداية عام 2018 إلى 23 بحلول نهاية عام 2021 (بزيادة بنسبة 92%)، على الرغم من زيادة عدد حالات التحقيق بنسبة 280% في خلال نفس الفترة، وهو ما أوجد تحديات لمواكبة عبء العمل. وبعد عدم حدوث زيادة في عدد موظفي المراجعة الداخلية للحسابات لمدة عقد من الزمان، أضيفت 8 وظائف إضافية لمراجعة الحسابات في خلال فترة السنوات الأربع الحالية، وهو ما سيرفع العدد الإجمالي لوظائف مراجعة الحسابات إلى 31 بحلول عام 2024. وبحلول نهاية عام 2022، سيكون لدى مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات 12 وظيفة في بودابست، وسيجري نقل 8 وظائف إضافية من نيويورك بحلول عام 2024.

ب. على الرغم من النمو في مستويات الملاك الوظيفي وعبء العمل، ظلت الميزانية غير المتعلقة بالوظائف لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات كما هي بشكل أساسي في خلال السنوات الخمس الماضية. وفي عام 2018، بلغ إجمالي الملاك الوظيفي لدى مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات 41، وبلغت الميزانية المخصصة لغير الوظائف 1.28 مليون دولار أمريكي. وفي عام 2019، زاد الملاك الوظيفي إلى 49 وزيادت الميزانية المخصصة لغير الوظائف إلى 1.83 مليون دولار أمريكي. مع ذلك، بحلول عام 2021، ومع استقرار الملاك الوظيفي عند 49، انخفضت الميزانية المخصصة لغير الوظائف إلى 1.21

مليون دولار أمريكي. وفي عام 2022، سيصل الملاك الوظيفي الإجمالي لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات إلى 52 وستبلغ قيمة الميزانية مخصصة لغير الوظائف 1.28 مليون دولار أمريكي.

ج. ونتيجة لقيود السفر الناشئة عن الجائحة، كان لدى مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات ميزانية محدودة في ما يتعلق بالإنفاق على السفر في عامي 2020 و 2021. ومع ذلك، فقد زاد الإنفاق على السفر بشكل كبير في عام 2022 ومن المتوقع أن تزداد أكثر في عام 2023. ومن الهام أيضاً ملاحظة أن الوفورات من الوظائف الشاغرة قد استخدمت في السنوات السابقة لتعويض بعض الإنفاق غير المتعلق بالوظائف. ويتوقع المكتب شغل معظم الوظائف الشاغرة، إن لم يكن كلها، بحلول نهاية عام 2022، وهو ما يقلل من هذا المصدر الإضافي للتمويل الخاص بالتكاليف غير المتعلقة بالوظائف.

د. ومع أن مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات استفاد من زيادة الملاك الوظيفي على مدى السنوات الثلاث الماضية، إلا أن عبء عمله يواصل النمو بشكل كبير. على وجه الخصوص، ستطلب الجهود المبذولة موارد كافية لزيادة تركيز التحقيق على عدد متزايد من مزاعم الاحتيال والفساد. ولا يزال تركيز استراتيجية المكتب منصباً على إيجاد آليات بديلة لحل النزاعات في مكان العمل بُغية تحرير موارد التحقيق التي يمكن إعادة توجيهها بعد ذلك. ومع ذلك، فإن النمو المستمر في حجم وتعقيد عمليات اليونيسف وزيادة التقارير المقدمة إلى مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات بشأن سوء السلوك المزعوم قد أفضى إلى إجهاد الموارد المتاحة للمكتب وفاقت الجهود الجارية لتطوير طرائق بديلة لتسوية النزاعات.

هـ. ومع ظهور الجائحة وإتاحة الفرصة لإعادة تخصيص الموارد لأنشطة الاستجابة للجائحة، خُفِضَت الميزانيات غير المتعلقة بالوظائف لجميع مكاتب المقر الرئيسي، بما في ذلك الميزانية غير المتعلقة بالوظائف لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، بنسبة 25 في المائة. ولم يجر استعادة هذه الأموال، وينعكس ذلك في الانخفاض في الميزانية غير المتعلقة بالوظائف لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات منذ عام 2021. ويقرّ المكتب بضغوط الميزانية الناشئة عن محدودية توافر الموارد العادية لليونيسف على الصعيد العالمي، ويتوقع أن تستمر هذه الضغوط المتعلقة بالميزانية على المنظمة. واستناداً إلى الزيادات الكبيرة في عبء عمل مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، أوفت الإدارة مؤخراً بطلب مخصص من المكتب بشأن الحصول على بعض الموارد الإضافية غير المتعلقة بالوظائف لعام 2022. ومن المتوقع أن تتواصل الحاجة إلى موارد إضافية غير متعلقة بالوظائف. وسوف تستدعي الحاجة وجود زيادات مستمرة في الميزانية غير المتعلقة بالوظائف اللازمة لتغطية تكاليف استئناف السفر، ودعم التدريب، وطلبات التوظيف القصيرة الأجل لتكثيف التحقيقات في الاحتيال والفساد، والاحتياجات الخاصة للخبرة الاستشارية والوفاء بالتزامات تقديم تقارير الجهات المانحة المتزايدة بسرعة.

و. يتأثر تحديد مدى كفاية موارد الميزانية لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لتنفيذ ولايته إلى حد كبير بتوقعات مسار عبء عمل مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، وقدرة اليونيسف على تنفيذ آليات بديلة لتسوية النزاعات، ومطالب الجهات المانحة بشأن الحصول على ضمان موسع ومعلومات استقصائية، وكذلك تحديد مدى قدرة إدارة اليونيسف والمجلس التنفيذي على تقبل مخاطر الضمان. وسيواصل المكتب تخصيص موارده المتاحة للمسائل ذات الأولوية القصوى والمجالات ذات الخطورة الأكبر، دون المساس بجودة عمله.

سادساً - اقتراحات ومسارات لزيادة تعزيز استقلالية المكتب

27. تُقدّم الاقتراحات التالية بعض الأفكار الرامية إلى زيادة تعزيز استقلالية مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات.

أ. يُشكّل الاتصال بالمجلس التنفيذي عاملاً هاماً في الحفاظ على استقلالية المكتب. وفي حين أنّ مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، بموجب أحكام ميثاقه، يتمتع بالسلطة المستقلة لتقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي "بشأن أي مسألة يراها ذات صلة"¹⁸ فهناك من الناحية العملية تفاعلات محدودة بين مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات والمجلس. واحتراماً للحاجة إلى السرية في كثير من المسائل التي عالجها مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، سيرحب المكتب بمزيد من الفرص المنتظمة لإحاطة المجلس بالمسائل التي تحظى باهتمامه وكذلك إنشاء خط اتصال للتفاعلات المخصصة أو غير الرسمية حسب الحاجة.

ب. التشاور مع المجلس التنفيذي في ما يتعلق بأي تغيير يطرأ على الوضع الوظيفي لمدير مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات.

ج. الاتصالات من المجلس التنفيذي في ما يتعلق بتوقعاته بشأن إدارة المخاطر وقدرة اليونسيف على تقبل المخاطر، والروابط بين إدارة المخاطر وأنشطة الرقابة.

د. توفير الميزانية التي يحتاج إليها المكتب لتنفيذ ولايته تنفيذاً فعالاً. إدراكاً بأن اليونسيف قد تكون غير قادرة على تلبية احتياجات الميزانية الخاصة بالمكتب بالكامل من مواردها العادية المتاحة بسبب كثير من الطلبات المتنافسة على هذه الموارد المحدودة للغاية، يمكن إيلاء الاعتبار إلى نماذج تمويل بديلة أو إضافية ومصادر تمويل أنشطة الرقابة.

هـ. التأكد من أن الطلبات المقدمة من الجهات المانحة لأنشطة ضمان محددة والمعلومات المتعلقة بالتحقيقات متسقة في ما بين الجهات المانحة، وضرورية ومراعية لعمليات الرقابة ومبدأ مراجعة الحسابات الموحد ولا تتعارض مع استقلالية المكتب.

و. ضمان ألا تؤثر التغييرات الرئيسية التي تطرأ على السياسات لدى اليونسيف على قدرة المكتب على الحفاظ على استمرارية الأعمال واستقلاليتها.

ز. ضمان أن يحمي إطار السياسات لدى اليونسيف على نحو كافٍ قدرة مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات على مراعاة الاستقلالية عند تحديد الحالات التي سيضعها محل التحقيق.

ح. تشجيع المنظمة على زيادة استخدام الآليات البديلة لتسوية النزاعات بُغية معالجة النزاعات الشخصية والقضايا السلوكية بدلاً من إجراء تحقيقات وتحفيز الموظفين والإدارة وتجهيزهم لمعالجة النزاعات وحلها، كلما كان ذلك مناسباً.

¹⁸اليونسيف، ميثاق مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لدى اليونسيف، الفقرة 3-

سابعاً - الاستنتاج

28. يرى مدير مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات أن المكتب يعمل بشكل عام بالاستقلالية الكافية اللازمة للحفاظ على سلامته وموضوعيته. ومع ذلك، وكما لوحظ أعلاه، ثمة سُبلٌ لزيادة تعزيز استقلالية المكتب. ويظل المكتب ملتزماً بحماية استقلاليته وتوسيع اتصالاته مع المجلس التنفيذي حسب الحاجة.

ثامناً - مشروع مُقرَّر

إن المجلس التنفيذي

يحيط علماً باللمحة العامة المقدمة من مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لدى اليونسف عن وظائفه وتقييم استقلاليته، ويطلب عقد إحاطات منتظمة ومناقشات غير رسمية مع المكتب في المستقبل.